مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة
ISSN: 2602-5671

[المجلد: الثالث/ العدد: الأول/ (أفريل 2019)/ الصفحات: 097-118]

التجربة الماليزية في تطوير صناعة السياحة المستدامة والدروس المستفادة منها

دهيليس سمير*[1]؛ مزلف سعاد[2].

[1] باحث دكتوراه، جامعة الجلفة [الجزائر] s.dehilis@uni-djelfa.dz

[2] باحثة دكتوراه، جامعة الجلفة [الجزائر] souadmezellef@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/01	تاريخ القبول: 2019/03/19	تاريخ النشر: 2019/04/30

الملخص: تعد السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلا كبيرا، ووصفت صناعة السياحة بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نموا، حيث تسعى جاهدة معظم دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها إلى زيادة نصيبها من الحركة السياحية حيث تولي صناعة السياحة أهمية متزايدة. تساهم السياحة بحوالي 12% من إجمالي الناتج العالمي، وتساهم بـ: 7% من حجم الاستثمارات العالمية، وتستوعب أكثر من 64 مليون فرصة عمل .

تهدف هده الدراسة لإبراز أهمية ودور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تشخيص واقع القطاع السياحي وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية من اجل التوصل إلى السياسات التي تمكن من النهوض بالقطاع وعرض التجربة الماليزية في مجال الصناعة السياحية وكيفية الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، صناعة السياحة، التنمية السياحية، السياحة المستدامة.

تصنيف «جال»: L83، Z32.

* البريد الإلكتروني للمُرْسِل: s.dehilis@uni-djelfa.dz

Journal of Advanced Accounting and Financial Studies
ISSN: 2602-5671

[Vol: 03\N°: 01\(04, 2019)\ pp: 097-118]

The Malaysian Experience In Developing The Sustainable Tourism Industry And Lessons Learned

Samir Dehilis*(1); Mezellef Souad(2).
(1) University Of Djelfa [Algeria] s.dehilis@uni-djelfa.dz
(2) University Of Djelfa [Algeria] souadmezellef@yahoo.com

Received: 01/02/2019	Accepted: 19/03/2019	Published: 30/04/2019

Abstract: Tourism is one of the leading industries that give a lot of income. The tourism industry is described as the new economic giant and the most developed industry, where most of the world is striving to diversify its share of the tourism movement. Tourism accounts for 12% of the world's total, contributes 7% of global investment and absorbs more than 64 million jobs.

This study aims to highlight the importance and role of the tourism sector in achieving sustainable development in Algeria by diagnosing the reality of the tourism sector and evaluating its performance in achieving economic development in order to reach policies that enable the advancement of the sector and presentation of the Malaysian experience in the field of tourism industry.

Key words: Tourism, tourism industry, Tourism development, Sustainable tourism.

«JEL» Classification: L83, Z32.

* **Corresponding author**: s.dehilis@uni-djelfa.dz

مقدمة: أصبحت السياحة واحدة من أهم لقطاعات الاقتصادية الموفرة للدخل في اقتصاديات الكثير من الدول حيث تمثل أحد هم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، إذ تساهم بفعالية غي زيادة الايرادات من النقد الأجنبي، كما تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في الحد من مشكلة البطالة، على أن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت جاهدة إلى تحقيق تنمية مستدامة حيث يستند التطور السياحي إلى معايير دائمة لا يؤثر على البيئة في المدى البعيد وأن يكون ناجعا اقتصاديا وعادلا بين السكان المحليين من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، وغالبا ما كانت تتم الإشارة إلى الإطار المرجعي لترقية السياحة في إطار التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول نظرا للإمكانيات التي تحويها في هذا القطاع، أضحت تهتم بتطوير القطاع السياحي وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي.غير أن الواقع أثبت عدم نجاعة الاجراءات المتخذة ومحدودية القطاع في المساهمة في الاقتصاد وبالتالي لم يرقى لمستوى بديل تنموي. لذا فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة هي:

كيف يمكن النهوض بالصناعة السياحية في الجزائر بناءً على التجربة الماليزية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة

المحور الثاني: واقع ومقومات السياحة في الجزائر.

المحور الثالث: عرض التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة

سنحاول من خلال هذا المحور، إبراز مدى أهمية القطاع السياحي ودوره في تمويل مختلف القطاعات، بالإضافة إلى إبراز مدى مساهمته في تجسيد التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

1- السياحة: لقد ارتبط مفهوم السياحة بتعريف السائح فكان المدخل لتعريف السياحة وبذلك سوف يتم التطرق إليه أولا.

1- 1 تعريف السائح (Tourist) يمكن تعريفه من خلال [1]:

- وهو الزائر المؤقت الذين يقيمون على الأقل لمدة 22 ساعة في الدولة التي يزورونها.
- كما يعرف على أنه أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزي منه في الدولة التي يزورها.

1- 2 تعريف السياحة:

- السياحة في **اللغة:** تعني التجوال وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض[2].

ويعود أصل لفظ السياحة إلى اللغة اللاتينية وهو لفظ مستحدث فيها والمعروف بكلمة **Tourisme** فهو مشتق من اللغة الإنجليزية من كلمة **ToTour** أي يدور ويجول والمعروف باللغة الفرنسية **Tourner** وكلاهما مشتق من اللفظ اللاتيني **Tornare** الذي يؤدي نفس المعنى.

- أما السياحة **اصطلاحا:** تعني مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، وأن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي[3].

- لقد تم تعريف السياحة من قبل المنظمة العالمية للسياحة على أنها :مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر، والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد، بغرض الراحة أو لأغراض أخرى.

-وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة على أنها :ظاهرة اجتماعية وإنسانية، تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة، لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشرة شهرا، بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، وللسياحة نوعان وهما السياحة الداخلية والسياحة الخارجية.[4]

2 - السياحة المستدامة ومبادئها: غدت السياحة المستدامة منهجا وأسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفا من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي، ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية، وسنوضح هذا المفهوم أكثر من خلال الفروع الآتية:

2-1 إدخال مبدأ الاستدامة في تنمية السياحة[5]: اقترح مبدأ السياحة المستدامة أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، حيث كان من المتوقع من هذه السياحة المستدامة أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الإيكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي والنظم المعينة للحياة.

ودعت لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها السابعة إلى إنشاء فريق عامل معني بالسياحة لأصحاب المصالح المتعددين. وقد أنيطت بهذا الفريق العامل مهمة تنسيق تنفيذ برنامج العمل الدولي المتعلق بتنمية السياحة المستدامة الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة ويشكل هذا الفريق العامل آلية ابتكاريه لبذل جهود تعاونية من قبل الفئات الرئيسية والحكومات والمنظمات الدولية من أجل تعزيز تنمية السياحة المستدامة.

2-2 مفهوم السياحة المستدامة ومكوناتها

2-2-1 مفهوم السياحة المستدامة: السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[6]

تعرف كذلك على أنها أهم أسس التنمية المستدامة وتطبيقات التسيير المستدامة في مجال السياحة، يمكن تطبيقها في كل أنواع السياحة وفي كل الاتجاهات أو الوجهات، ووفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة الذي يشجع رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية، وتحسين الأفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية. وبالإضافة إلى التنمية السياحية أضيف مصطلح الاستدامة من خلال أن عملية السياحة تلبي حاجات السياح النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة السياحية.

والاستدامة تشتمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي، وتخفيف أثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

2-2-2 مكونات السياحة المستدامة: يمكن حصر مكونات السياحة مستدامة في عنصرين أساسيين، أحدهما مادي والآخر معنوي. ويتجلى المكون المادي للسياحة المستدامة بأن يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن استهلاك الكميات اليوم لا يفوق الكميات المطلوبة استهلاكها غدا - أما المكون المعنوي للسياحة المستدامة فيعزي إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السياح)، مما يخلق تواصلا اجتماعيا وتواصلا بيئيا، فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي، ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات ثلاثة طوائف:

السياح: بتقديم ما يتلاءم ورغباتهم واحتياجاتهم وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.

موظفو السياحة: وذلك بتحسين ظروفهم العملية وإتاحة فرص التأهيل المتواصل لهم.

سكان المقصد السياحي: بأن تأخذ السياحة شكلا يتلاءم والثقافة المحلية لسكان المقصد وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي.

2-2-3 مبادئ السياحة المستدامة: تتمثل مبادئ السياحة المستدامة في [8]:

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة. كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
- يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.

– يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.

– يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.

– يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.

– يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.

– يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال والقطاع المالي، وعيرها من المصالح.

– يجب أن يتم برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات التي ستطرأ على حياتهم.

2-2- 4 أهمية السياحة المستدامة: يرى كثير من المهتمين بقطاع السياحة، بأن لها دورا هاما في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، كما أن هناك علاقة تشابك بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال ما يحققه الإنفاق السياحي من مقررات انفاقية وزيادة في القوى الشرائية. ويمكن أن نلخصها في الجوانب التالية [9]:

– الجانب الاقتصادي: والذي يبرز في:

- **خلق مناصب عمل دائمة** : إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا

ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الأخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية** :تساهم السياحية في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.
- **تحسين ميزان المدفوعات** : تؤدي التنمية السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[10].

–الجانب الاجتماعي: فالسياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام وهي تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتخفيض البطالة كما أن السياحة تمثل إحدى وسائل التفاهم والتلاقي الثقافي والحضاري بين الشعوب.

– **الجانب الثقافي:** أداة للاتصال الفكري وللتبادل المعرفي وتساعد على انتشار الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب.

– **الجانب البيئي:** الوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة حمايتها من أجل العمل على إنقاذ البيئة واستدامتها للأجيال القادمة، وتجسد ذلك فيما يسمى بالسياحة البيئة.

– **الجانب السياسي:** فهي تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول وحل المشاكل السياسية لها[11].

3- البيئة والتنمية السياحية المستدامة:

3-1 العلاقة بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة: إن إقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط، فالتنمية السياحية المستدامة في جوهرها "عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح".[12] وهذه العملية بالطبع سيكون لها تأثير على البيئة، ومن ثم فإن العلاقة بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على نمو حركة السياحة، نظرا لارتباطها بتوسيع قاعدة الخدمات والتسهيلات السياحية المقدمة للسائحين الوافدين.

– ولقد تضمن إعلان مؤتمر السياحة العالمي الذي انعقد بمدينة مانيلا سنة 1980 والذي دعت إليه منظمة السياحة العالمية، ووافقت عليه بالإجماع 108 دولة، أن الدول في حاجة إلى إعطاء الأولوية لمراقبة استخدام السياحة للموارد البيئية المعتبرة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراث الطبيعي، من أجل منفعة الأجيال القادمة. والجدير بالذكر أن الإعلان المشترك لمنظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، الموقع عام 1986 في أول يوليو، قد قام على أساس اقتناع المنظمتين بأن كلا من تنمية نشاطات الإجازات والترويح، المتفرعة عن الحق في الراحة ووقت الفراغ، الذي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتضمن هذا الإعلان المشترك بين المنظمتين الدوليتين ما يلي:

" إن حماية المكونات المختلفة لبيئة الإنسان وصيانتها وتحسينها، هي من الشروط الأساسية للتنمية المنظمة للسياحة المستدامة، وبالمثل فإن الإدارة الرشيدة للسياحة تؤدي بدرجة كبيرة إلى حماية البيئة الطبيعية والتراث الحضاري وتنميتها، كما تؤدي إلى رفع مستوى قيمة الحياة للإنسان"[13].

3-2 التوازن بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة: إن البيئة ترتبط بالسياحة ارتباطا قويا متوازنا، بحيث إذا ارتفع مستوى البيئة في أي دولة سياحية كان ذلك عاملا هاما من عوامل الجذب السياحي، ودافعا مشجعا للمستثمرين السياحيين على الاتجاه نحو الاستثمار في صناعة السياحة وبذلك تنهض وتتطور هذه الصناعة الهامة وتصبح قادرة على المنافسة، ولهذا يجب أن تدخل البيئة كمحور أساسي في التخطيط الاستراتيجي للسياحة المستدامة من خلال عدة مقومات نذكر البعض منها:

-وضع خطة استراتيجية شاملة للحفاظ على البيئة وحمايتها من كل مصادر التلوث، في ضوء السياسة السياحية الموضوعة مسبقا، بحيث يؤخذ في الاعتبار تحقيق التوازن بين أهداف هذه السياسة والمحافظة على المنظومة البيئية بحالة جيدة، حتى يمكن استثمارها بشكل جيد لصالح السياحة.

- تقييم الآثار البيئية الناتجة عن المشروعات السياحية القائمة فعلا، وكذلك المشروعات السياحية المستقبلية، ودراسة مدى تأثير هذه المشروعات والأنشطة السياحية على الموارد البيئية المتاحة بالمنطقة وذلك في مراحل الإنشاء والتشغيل، لضمان الانسجام أو التوازن البيئي لهذه المشروعات، وكذلك للتعرف على مدى تأثير حجم الزيارات السياحية على المناطق الأثرية، واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على الآثار السلبية المترتبة عليها بالنسبة للبيئة.

– الاهتمام بتنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بشكل عام، والعاملين في مجالات السياحة المختلفة والأجهزة السياحية الرسمية بشكل خاص، وذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة (المقروءة، المسموعة والمرئية)، إلى جانب وضع البرامج البيئية التي يمكن أن ترتفع بمستوى السلوك لدى جماهير المجتمع وذلك للارتقاء بالبيئة والمحافظة عليها خاصة في مناطق المجتمع المحلي المجاور للمناطق الأثرية.

-كما يتضمن ضرورة رفع مستوى الوعي البيئي الأثري لدى السائحين الزائرين لهذه المناطق، للتعامل مع الآثار بشكل حضاري، للحفاظ على الثروة الأثرية أطول فترة ممكنة دون إهدار أو تلويث أو تشويه حتى تظل عنصرا أساسيا من العناصر الجاذبة لحركة السياحة[14].

المحور الثاني: واقع ومقومات السياحة في الجزائر.

1-الموارد السياحية الجزائرية: تمتلك الجزائر مقومات أساسية تؤهلها لتكون من أوائل الدول السياحية في العالم، إلا انه رغم ذلك تبقى بعيدة عن مراكب الدول الأخرى، كونها لم تستغل قدراتها أحسن استغلال وسنحاول الآن عرض أهم هذه المقومات السياحية.

1-1 المقومات الطبيعية: يمكن اعتبار الجزائر محظوظة في هذا المجال حيث منحها الله سحرا في جميع أرجائها، وتتمثل هذه الإمكانيات في ما يلي:

-الشريط الساحلي: يمتد على 1200 كلم وهو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على المدن الرئيسية للجزائر ويصل عدد البلديات الساحلية إلى 420 بلدية، يمكن أن تعتبر لوحدها أساسا لقيام السياحة الشاطئية ومن أهمها: الجزائر العاصمة، تيبازة، القالة، عنابة، سكيكدة، بجاية، جيجل، وهران.....الخ .

– المناطق الجبلية: تتمثل أساسا في سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من الشرق إلى الغرب، بحيث تمتاز بمناظر خلابة وخصائص طبيعية كالكهوف ومن أهمها: مغارات أوقاس ببجاية، والمغارات العجيبة بجيجل وغيرها.

-الحظائر والمحميات الطبيعية: أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي يوجد منها 8 في الشمال وهي: **حظيرة جرجرة، حظيرة القالة، حظيرة ثنية الحد** توجد بولاية تيسمسيلت، **حظيرة بلزمة** توجد بولاية باتنة، **حظيرة تازا، حظيرة الشريعة، حظيرة قورايا ببجاية** تحوي 75 نوعا نباتيا و 220نوعا حيوانيا توجد بها أعلى قمة تبلغ1627 ، **حظيرة تلمسان،** وواحدة في الهضاب وهي **حظيرة الهضاب:** أو حظيرة جبل عيسى، وحظيرتين في الصحراء وهما :**حضيرة الهقار:** تقع في أقصى الجنوب **حظيرة طاسيلي ناجر**[2] .

– الحمامات المعدنية: تشتهر الجزائر بمواقع حموية تتوزع على مختلف ولايات الوطن تصل شهرتها إلى الخارج إلا أنها تجلب السياح من الداخليين بدرجة أكبر، يصل عددها إلى 202 منبع حموي اغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية بينما شيدت محطات ومراكز علاج أمام بعضها الأخر ومن أهمها: محطة بوحنفية في معسكر ومحطة حمام قرقور في سطيف وحمام المسخوطين في قالمة، ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدرا لجذب وتطوير السياحة العلاجية

1– 2 المقومات التاريخية والثقافية والدينية :وتتمثل هذه الإمكانات في:

– المواقع الأثرية: توجد عدة مواقع أثرية لكن سنركز على تلك التي تم تصنيفها من قبل اليونيسكو كتراث عالمي وهي: **مدينة القصبة، مدينة تيبازة، تيمقاد:** أنشأت سنة 100 ميلادي، **الجميلة:** سجلت ضمن التراث العالمي في.1982**قلعة بني حماد:** صنفت تراثا عالميا بولاية بجاية سنة1980 ، **طاسيلي ناجر** :اكبر متحف في العالم لفن النحت على الصخور لفترة ما قبل التاريخ يضم أزيد من 15000رسما ونقشا للتغيرات المناخية والثروة الحيوانية والحياة البشرية للصحراء منذ حوالي 6000 سنة قبل الميلاد حتى القرون الأولى الميلادية، صنفت تراثا عالميا سنة1982 ، ويشهد الجميع على أن بها أجمل غروب شمس في العالم.

– الزوايا والمتاحف :هنالك العديد من المتاحف والزوايا في الجزائر التي تعتبر شاهدا على الحراك الديني والثقافي ومن أهمها: الزاوية العثمانية الرحمانية، الزاوية التيجانية، الزاوية العيساوية، االمتحف الجزائري للآثار القديمة والفنون الإسلامية، متحف سيرتا، المتحف الوطني للمنمنمات والزخرفة وفن الخط، المتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر، المتحف الوطني باردو وغيرها .

– الصناعات التقليدية: تشكل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية إرثا حقيقيا يمكن استغلاله للترويج والجذب السياحي وذلك من خلال الصالونات والمعارض الوطنية والدولية، ويتميز بثرائه وتنوعه من منطقة إلى أخرى كصناعة الملابس التقليدية بمختلف أنواعها، وكذا الحلي الفضية والذهبية. بالإضافة إلى مجموعة أخرى لا متناهية من الصناعات التقليدية التي تنتشر في جميع مناطق الجزائر ومنها:صناعة النحاس وصناعة الجلود، صناعة الأواني الطينية والفخارية، صناعة الزرابي....

-التراث الثقافي والشعبي: تتمتع الجزائر بموروث ثقافي ثري ومتنوع يساهم مساهمة حقيقية في عملية الجذب السياحي مثل الزخم الكبير من الفنون الشعبية كالفن الشعبي العاصمي، المالوف القسنطيني الغناء الأندلسي

الأصيل، الطابع القبائلي، كل هذه الطبوع يمكن أن تكون أساسا للجذب السياحي من خلال المهرجانات والحفلات التي يتم تنظيمها , بالإضافة إلى ذلك يعتبر الطبخ التقليدي من العوامل التي يسعى السائح لاكتشافها.

2-أداء القطاع السياحي في الجزائر: يعتبر القطاع السياحي أحد أهم القطاعات الإنتاجية والأساسية في الكثير من الدول والجدول التالي يمثل بعض المؤشرات التي توضح مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني:

الجدول رقم (01): تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر من 2000 إلى 2015

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية مليون دولار	المساهم في الناتج المحلي %	المساهمة في التشغيل (ألف)		حجم الاستثمارات في الناتج المحلي- مليار دولار
				العاملين المباشرين	إجمالي العاملين	
2000	8660000	102	3.1	154.7	392.4	0.297
2001	901000	100	3.2	166.3	338.3	0.412
2002	988000	111	3.3	180.5	379.3	0.628
2003	1166000	112	3.4	180.4	402.8	0.850
2004	1234000	178	3.6	227.5	518.1	1.840
2005	1443000	184	3.9	258.9	528	1.640
2006	1638000	220	3.3	239	576.3	1.840
2007	1743000	219	3.2	225.4	546.2	2.260
2008	1772000	323	3.1	227.7	515	2.080
2009	1912000	246	3.7	269.2	593.2	1.770
2010	2070000	246	3.4	254.1	539.4	1.554
2011	2395000	209	3.3	266.6	535,4	1.664
2012	2634000	217	3.3	292.2	583	1.774
2013	2733000	367	3.6	321.4	634.5	1.814
2014	2301000	347	3.3	305.9	604.4	1.991
2015	-	-	3.5	327.3	628.3	1.6089

Source: World Development Indicators (WDI), November 2015 World Travel and Tourism Council Data, 2016

-الإيرادات السياحية وعدد السياح: نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013 تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ 86600 :سائح إلى سنة 2013 اين وصل العدد إلى 2733000 سائح، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن. والاوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة .أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح 2301000 : سائحا مسجلا تراجعا ب % 15,8 عن سنة2013 ، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، وشهدت سنة 2014 انخفاضا في الايرادات السياحة بنحو % 5,44 عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

-مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: إن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 4 % وهي بعيدة جدا عن المتوسط العالمي المقدر ب % 10 وهذا يعكس مستوى تطور القطاع السياحي في الجزائر حيث لم يستفد القطاع من الاهتمام المطلوب، بسبب التركيز على قطاع النفط وإهمال بقية القطاعات.

-مساهمة السياحة في التشغيل: عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى 2015 إلا أنه يبقى دون المستور المطلوب بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة ونوعية الخدمات المقدمة.

3-آليات ترقية القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:

3-1 الهياكل السياحية التي تساهم في ترقية السياحة: تقوم المؤسسات السياحية الجزائرية بتنفيذ السياسة السياحية من خلال تنشيط وترقية السياحة .وتتمثل هذه المؤسسات في[15]:

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياح: ومن أهم مهامها: التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته، تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجاز المخططات التنموية السياحية.

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T): يعتبر الديوان بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأتها الدولة قصد تنمية القطاع السياحي، هذا الديوان كان يعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية وأوكلت له القيام بالمهام التالية: ممارسة الوصاية والرقابة على كل الهيئات والإدارات التي تقوم بالنشاط السياحي، استشارة السلطات العمومية حول المسائل السياحية والدعاية والإشهار، تطبيق النصوص والقوانين المتعلقة بالتنظيم في المجال السياحي، ترقية المنتوج الجزائري السياحي. وبعد إنشاء وزارة السياحة أصبح الديوان الوطني للسياحة يعمل تحت وصاية الوزارة، وأسندت له المهام التالية: الدعاية والإشهار. وإنجاز الاستثمارات السياحية، نظرا لانعدام الوسائل والأدوات الخاصة المتعلقة بإنجاز المشاريع، أجبرت الوزارة على إنشاء مكتب تقني داخل الديوان الوطني الجزائري للسياحة مكلف بإنجاز الدراسات التقنية.

– **الديوان الوطني للسياحة (O.N.T)** باشر هذا الديوان عمله في مارس 1990، وتمثلت مهامه الرئيسية في ترقية المنتوج السياحي وكذلك: منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر والسياحة ومتابعتها ومراقبتها، توفير الإدارة الحقيقية لإعادة تحريك القطاع السياحي، توجيه المتعاملين السياحيين، حدد محاور تنمية القطاع السياحي، ينجز الدراسات العامة المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي في إطار التهيئة العمرانية.

– **النادي السياحي الجزائري (T.C.A)**: أنشأ سنة 1962 للقيام بالتنشيط السياحي، وتسويق المنتوج السياحي الجزائري، ونشاطه يتمثل في ما يلي: تنسيق وتنشيط التظاهرات السياحية مع المنظمات الوطنية والدولية. تنظيم الرحلات الدينية، الحج، العمرة...، تنظيم الرحلات السياحية المتنوعة عبر التراب الوطني وخارجه.

– **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (E.N.E.T)**: أسندت لها مهمة القيام بالدراسات التقنية للمشاريع السياحية وكذا القيام بمهمة التنسيق. وإنجاز كل الدراسات التقنية المتعلقة بالقطاع السياحي.

– **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (A.N.D.T)**: أنشأت الوكالة الوطنية للتنمية السياحية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية سابقا، ويمكن تصنيفها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتبر الأداة الأساسية المؤهلة للتسيير، التنمية الاستغلال العقلاني وحماية العقار السياحي. ومن بين خدمات الوكالة تنمية مناطق التوسع السياحي، وإعادة بلورة دراسات تهيئة لمناطق التوسع السياحي.

– **الحركات الجمعوية في السياحة:** يمكن تقدير الحركات الجمعوية في السياحة بحوالي 88 جمعية موزعة على مستوى التراب الوطني، وهذا العدد يضم أيضا عدد دواوين السياحة.

– **مديريات السياحة والصناعات التقليدية:** يوجد على مستوى الوطن 48 مديرية للسياحة، هذه المديريات تعمل على تنشيط وتنظيم السياحة على المستوى الولائي، من خلال تدعيم وتوسيع حجم الاستثمارات في هذا الميدان.

– **الوكالات السياحية:** وتتميز بتعدد أنشطتها، فهي تقوم بما يلي: بيع منتوجات مقدم السلع السياحية، بيع تذاكر النقل وتأجير السيارات للسياح.

3 –2 السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر[16].

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

–قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر القانون رقم 03 – 01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية

المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

–ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدراتها الايواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.

-ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

-تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية .

-المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

-التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

-قانون متعلق باستغلال الشواطئ: صدر القانون رقم03 - 02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ، وهدف إلى 14 تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: صدر القانون رقم03 - 03المؤرخ في 17 فيفري2003، وهدف إلى: الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

-إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

-إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.

-المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

-القانون المتعلق بتطوير الاستثمار: إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في **15 / 07 / 2006** المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وألية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي - المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

-إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.

3-3 مبادئ التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ودور الدولة فيها [17]: نص قانون 01/03 على مجموعة من المبادئ هي

-تكتسي تنمية الأنشطة السياحية وترقيتها طابع المصلحة العامة، تستفيد بهذه الصفة من دعم الدولة والجماعات الإقليمية؛

-تخضع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية، بغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته؛

- تقوم تنمية الأنشطة السياحية على المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛

- توفر الدولة الشروط الضرورية لترقية الاستثمار، كما تتكفل بالأعباء المرتبة عن إعداد الدراسات والأشغال القاعدية داخل مناطق التوسع السياحي؛

-تلتزم الإدارات العمومية للدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات العمومية في إطار اختصاصاتها بإدراج ترقية السياحة ضمن سياساتها القطاعية؛

من خلال هذه المبادئ نلاحظ إدراك الدولة لضرورة تدخلها في توفير شروط التنمية السياحية، وهذا ما نصت عليه المادة 18من القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة كما يلي: " تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي، قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني، كما تسعى في هذا الإطار إلى استحداث أدوات أخرى لدعم عملية التنمية السياحية و، بهذا أسندت عملية التنمية السياحية إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، كما تهدف إجراءات المساعدة هاته إلى:

- إعطاء دفع للنمو الاقتصادي؛
- إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع؛
- تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية؛
- اعتماد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية، وتشجيع الاحترافية.

4- متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري:

-الإجراءات الاقتصادية والمالية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع والقطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد

خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات

- مخطط الجزائر كوجهة سياحية.
- الأقطاب السياحية ذات الامتياز.
- مخطط الجودة السياحية.
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مخطط تمويل السياحة.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي الى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الأهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية.

المحور الثالث: التجربة الماليزية في تطوير صناعة السياحة والدروس المستفادة منها

1- مؤشرات السياحة في ماليزيا: بدأ قطاع السياحة في ماليزيا بالرواج بداية 1970، وأصبح ثاني أعلى مصدر للنقد الأجنبي للبلاد بعد قطاع الصناعات التحويلية[18]، واستمر في النمو حيث كان في بدايته يركز على السباحة الشاطئية وامتد ليشكل أنواع اخرى من السياحة كسياحة التسوق حيث تعتبر ماليزيا أهم وجهة سياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فهي تجتذب عادة عدد كبير من السياح بغرض إما الاستجمام والراحة وإما لممارسة الرياضة او للدراسة ومنهم للعلاج حيث عملت على تحسين البنى التحتية ما ساعدها على ذلك هو تمتعها بمقومات طبيعية وحضارية ومزايا إستراتيجية هامة أهمها[19]:

- مناخ ماليزيا الاستوائي وهذا المناخ يساعد على السفر طوال العام.
- تقدم ماليزيا خدمات سياحية بأسعار منخفضة وهذا ما جعلها وجهة سياحية للطبقة المتوسطة.
- تنوعت موارد ماليزيا السياحية، بدءا من الشواطئ الجبال والثقافة والتراث والغابات بالإضافة الى المنتجعات ومراكز التسوق.
- تعدد الثقافات فهي تتشكل من العرق الصيني والعرق الهندي وهذا ما جعلها تستقطب سياح كثر من الصين والهند بغرض الزيارات العائلية والترفيه والاستجمام.

وهذا ما ساهم في تطور كبير في عدد السياح الوافدين الى ماليزيا وهذا ما سوف نبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح تطور تدفق السياح الدوليين على ماليزيا:

السنة	عدد السياح الوافدين	المداخيل بالرنجت الماليزي
2010	24.58 مليون سائح	56.5 بليون
2011	24.71 مليون سائح	58.3 بليون
2012	25.03 مليون سائح	60.6 بليون
2013	25.72 مليون سائح	65.4 بليون
2014	27.44 مليون سائح	72.0 بليون
2015	25.70 مليون سائح	69.1 بليون

المصدر: الموقع الرسمي للسياحة في ماليزيا http://www.tourism.gov.my/statistics

يوضح الجدول تطور عدد السياح في ماليزيا من سنة 2010 الى غاية سنة 2015 يلاحظ ان هناك تطور متزايد من سنة 2011 الى غاية 2014 الا انه تراجع عدد السياح في سنة 2015 حتى مداخيل ماليزيا من السياحة كانت في تزايد مستمر الى غاية 2015 حيث نلمس تراجع بنسبة - 4 %.

1-1 مساهمة صناعة السياحة في ماليزيا الناتج المحلي الإجمالي

و هذا المنحنى البياني يوضح مدى مساهمة السياحة في ماليزيا في الناتج المحلي الإجمالي GDP

الشكل رقم (01): مساهمة السياحة في ماليزيا في الناتج المحلي الإجمالي GDP

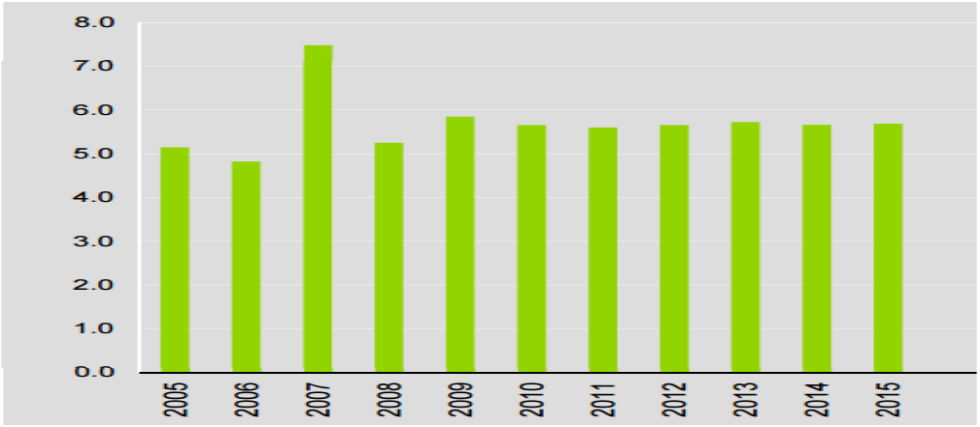

المصدر: تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة للمساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في ماليزيا لسنة 2015

يتضح من المنحى السابق إن قطاع السياحة في ماليزيا يساهم بنسبة تقارب 6 % في سنة 2015 في الناتج المحلي الخام وهي مساهمة هامة حيث حاضت السياحة على نفس الساهمة في السنوات السابقة وبلغت ذروتها في 2007 حين وصلت لنسبة 7.5% وانخفضت في 2008 الى 5.3 % الى انها عاودت الصعود في 2009.

2-1 مساهمة صناعة السياحة في ماليزيا في توفير فرص عمل: حسب التقرير السنوي للمجلس العالمي للسفر والسياحة حول مدى مساهمة صناعة السياحة في ماليزيا في توفير مناصب فقد ساهمت في توفير 724.500 منصب عمل مباشر في سنة 2014 وهذا ما يمثل ما نسبة 5.3% من إجمالي عدد المناصب و5.4 % (749.500 منصب عمل مباشر) في سنة 2015 بنسبة نمو 3.5%.

وهذا ما يبينه المنحنى التالي:

الشكل رقم (02): مساهمة صناعة السياحة في ماليزيا في توفير فرص عمل

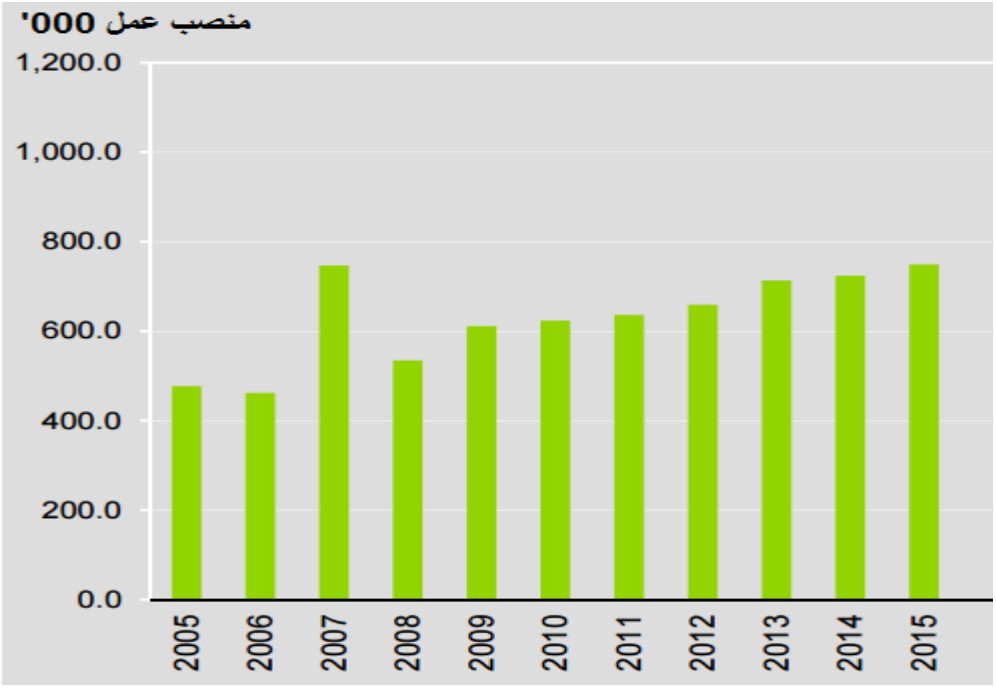

المصدر: تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة للمساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في ماليزيا لسنة 2015

يتبين من المنحى السابق أن مساهمة السياحة في توفير مناصب شغل في تزايد مستمر حيث بلغت ذروتها في سنة 2007 لتنخفض في سنة 2008 الى اقل من 600 الف منصب عمل إلا أنها واصلت النمو وبشكل مستمر الى غاية 2015.

2- إستراتيجية ماليزيا لتطوير صناعة السياحة: اتخذت ماليزيا استراتيجيات متعددة لتطوير صناعة السياحة من 2001 الى غاية 2015 واهم معالمها هي:

2-1 تشجيع الاستثمار الخاص في صناعة السياحة: إن فعالية القطاع السياحي تتوجب إعادة الاعتبار للقطاع الخاص كشريك أساسي، لنهوض بالقطاع السياحي وإيمانا بأهمية هذا القطاع ولتشجيع المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص أعدت الحكومة الماليزية حوافز في شكل تمويل مالي تم بموجبها إطلاق صندوقين خاصين في عام 2001 هما صندوق الهياكل الأساسية للسياحة والصندوق الخاص للسياحة والبنية الأساسية. وشملت المشاريع الرئيسية في إطار هذه الصناديق تطوير المنتجعات وتجديدها وتجديدها فضلا عن توفير الهياكل الأساسية والخدمات ذات الصلة.

2-2 استضافة الأحداث والتظاهرات الدولية: تعتبر إقامة تظاهرات ومسابقات عالمية فرصة كبيرة للترويج السياحي للبلد حيث حرصت الحكومة الماليزية في الفترات السابقة على تنظيم واستضافة العديد من الأحداث الدولية كمعرض ليما لانكاوي الدولي للملاحة والفضاء وبطولة العالم للهواة بين فريق الغولف، سباق لنكاوي للدراجات Le Tour de Langkawi سباقات F1 بطولة العالم للزوارق سباق الجائزة الكبرى وتعتبر كلها أحداث دولية وذات شعبية كبيرة.

حيث يمكن أن تجتذب التظاهرات الدولية الزوار الأجانب بشكل غير مباشر إما كوفود أو مشاركين أو مؤيدين أو فرق أو جماهير، ويجلب "المسافرين من رجال الأعمال ذوي الإنفاق المرتفع" الراغبين في إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق مثل الإقامة والخدمات والمنتجات عالية الجودة.

2-3 ترويج ماليزيا كوجه تسوق عالمية: بما أن سياحة التسوق أصبحت تحظى بشعبية كبيرة وتزداد يوما بعد يوم، ركزت ماليزيا جهودها على الترويج لماليزيا على أنها وجهة تسوق جذابة، وذلك بتنظيم الكرنفالات ومهرجانات التسوق السنوية ومنح خصومات مختلفة. حيث تتوفر ماليزيا على أكثر من 220 مؤسسة تسوق كبرى وتنوع المنتجات المتاحة كالأزياء والمجوهرات، الأجهزة الكهرومنزلية والحرف اليدوية.

2-4 استراتيجيات أخرى:

- عرض ماليزيا على أنها وجهة سياحية جذابة على مدار العام لما تملكه من تنوع في المناخ والتضاريس (غابات وشواطئ وجبال)؛
- التركيز على المنتجات التي تلبي الاحتياجات الخاصة مثل الرحلات البحرية وسياحة اليخوت؛
- العمل أكثر على توفير السلامة والأمان، ورفاهية السياح؛
- توفير وتعزيز شبكة الإتصالات وتكنولوجيا الإعلام؛
- تشجيع السياحة الداخلية وتسهيلها؛
- تشجيع الأنشطة التسويقية والترويجية؛
- التركيز على التدريب وتكوين الموارد البشرية من أجل تقديم خدمات جيدة؛
- تكثيف التسويق والترويج للمنتجات السياحية في الأسواق الرئيسية في آسيا، الهند الصين وأوروبا.

3- الإجراءات اللازمة لدعم استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر بناءً على التجربة الماليزية: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي باشرته الجزائر يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والمخفضة لمستويات البطالة والسياحة من بين هذه القطاعات التي عولت عليها الحكومة الجديدة لتحقيق ذلك في ظل الخطاب السياسي الجديد الذي أكد على ضرورة الاهتمام بالسياحة كقطاع واعد لتنمية مستدامة في ظل الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر ومكانتها الاستراتيجية والجيوسياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي بدأت تستعيدها مع نهاية التسعينيات تلك المرحلة السوداء في تاريخ الاقتصاد الجزائري التي أدت إلى تراجع أداء كل القطاعات عامة والقطاع السياحي على الأخص بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وإذا ما أرادت الجزائر تفعيل هذا القطاع الاستراتيجي يجب عليها القيام بما يلي:

3-1 دعم التكوين: باعتبار العنصر البشري هو المحور الأساسي في تقديم الخدمات السياحية فلابد أن يستفيد من عمليات التكوين والتدريب ليرقى بمستوى الخدمات إلى تطلعات السياح ولذلك لابد من: [20]

- إعادة النظر في البرامج التكوينية لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية باقتناء دعامات بيداغوجية وعصرية وإعادة تأهيل الأساتذة
- تأسيس بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة.
- فتح فرع "الاقتصاد السياحي " بالجامعات مع توسيعه إلى ما بعد التدرج.
- مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني والتربية الوطنية.
- إعداد برنامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين.

3-2 دعم النوعية: إن تدهور الخدمات السياحية في الجزائر يعتبر من أهم العراقيل التي تقف أمام توافد السياح إلى الجزائر لهذا وجب الاهتمام بهذا الجانب ومنحه العناية اللازمة للقضاء على هذا الضعف الكبير في صناعة السياحة الجزائرية مما يستوجب:

- مواصلة عملية التقييس والتنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة.
- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة.
- تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية التراث الحضاري والثقافي، حماية الموارد الطبيعية وتسهيل إجراءات دخول وتنقل السياح.
- فتح وتكثيف خطوط جوية وبحرية جديدة باتجاه الدول الكبرى الموفدة للسياح الأجانب.

3-3 دعم الترويج السياحي: يعتبر الترويج السياحي اليوم محور عملية التسويق السياحي ولذا يجب أن تهتم الإستراتيجية الجديدة بدعمه وتوفير كل الإمكانيات اللازمة للوصول إلى الأهداف المسطرة وذلك عن طريق أخذ التدابير التالية[21]:

- اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة وتعميمها على كافة متعاملي قطاع السياحة.
- إنجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التلفزيون المتخصصة.
- تنظيم رحلات استكشافية وإعلامية لفائدة الصحافة المتخصصة وصانعي الأسفار.
- تنظيم مواسم ثقافية ذات بعد دولي مثل مهرجان تيمقاد، جميلة....الخ.
- إعداد دراسات للأسواق السياحية.
- إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي.
- تكثيف المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج.

3-4 رفع طاقات الإيواء: يعتبر مؤشر طاقات الإيواء من أهم المؤشرات التي تدل على تقدم القطاع أو تأخره، فإن السائح عندما يفكر في السفر خاصة خارج بلاده فإن أول ما يبحث عنه بعد تذكرة السفر هو مكان إقامته ومستوى الخدمات المقدمة في ذلك المكان[22].

3-5 العمل على استقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للنشاط السياحي: إن صدور ميثاق السياحة 1966 أدى إلى إرساء سياسة سياحية تهدف إلى تطوير السياحة الخارجية وعملت كل البرامج المسطرة آنذاك والمؤسسات القائمة على القطاع على تجسيد ذلك على الواقع ولكن مع بداية 1970 والمخطط الرباعي الأول تم إعادة حل هذه المؤسسات وتأسيس مؤسسات أخرى وبصدور ميثاق 1976 وتوجه المسؤولين نحو تطوير السياحة الداخلية وتحول في السياسة المنتهجة أدى إلى إعادة النظر في التنظيم القائم على رأس القطاع سنة 1980، هذا التنظيم الجديد الذي تعرض إلى تغيير وتعديل بعد ثلاث سنوات إلى أن تم إعادة هيكلة المؤسسات أو تصنيفها وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له الجزائر، والذي أدى في كل مرة إلى إصدار قوانين تتماشى مع السياسة المنتهجة مما أسفر عن تضارب في الاختصاصات والتداخل في المهام بين المؤسسات القائمة على القطاع فانعكس سلبا حتى أن الوزارة القائمة على القطاع عرفت تغيرات كثيرة فمن وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى وزارة السياحة إلى وزارة تهيئة الإقليم .إن عدم استقرار التنظيم يؤدي إلى فشل التنظيم في أداء مهامه.

الخاتمة: بناءً على ما سبق يتضح أن للسياحة دور هام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في جلب العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات، وقدرتها على خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وقد حظيت باهتمام الكثير من الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والمنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للسياحة.

ومع تراجع أسعار النفط أضحت الكثير من الدول تبث عن بديل وبالرغم من أن الجزائر تمتلك مقومات الجذب السياحي لما تتوفر عليه من تنوع الفريدة من نوعه، إلا أن قطاع السياحة لا يرقى إلى المستوى المطلوب ولم يلعب الدور المنوط به، وهذا راجع لعديد من العراقيل والمعوقات منها:- نقص الترويج السياحي؛

- ضعف الهياكل القاعدية المخصصة للقطاع؛ - نقص الوعي السياحي لدى المواطنين.

وعليه يتوجب على الدولة الجزائرية الاعتماد على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها ان تساهم بشكل كبير في تطوير وتفعيل دور هذا القطاع الفعال وأهمها:

- تشجيع الخواص للاستثمار في هذا القطاع وذلك بتسهيل الحصول على القروض وتخفيف الأعباء الضريبية عليهم.
- العمل على تحسين مستوى الخدمات الفندقية كما ونوعا؛
- تثمين وتحسين صورة الجزائر أمام الخارج وكذا الجزائريين؛
- إيلاء أهمية كبرى للتوعية بأهمية السياحة عبر تنظيم الحملات الإعلامية الواسعة من أجل المساهمة في تصحيح المفاهيم المغلوطة داخل وخارج الوطن.
- الترويج للسياحة الجزائرية عبر مختلف الوسائل كالجرائد، التلفاز والانترنت؛
- دراسة شكاوى واحتجاجات النزلاء في الفنادق والعمل على معالجتها؛
- الاهتمام بتأهيل اليد العاملة في قطاع الفندقة والسياحة.

المراجع والهوامش:

[1] جميل أحمد، حجار مرهون إيمان، **القطاع السياحي وجودة خدماته وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي بالدول المغاربة بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، يومي 02 – 03 / 11 / 2016، ص 6.

[2] كواش خالد، **السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها**، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر، 2007، بتصرف، ص12.

[3] محمود كامل، **السياحة الحديثة**، الهيئة المصرفية للكتاب، مصر، 1975، ص 16.

[4] درواسي مسعود، رباحي صبرينة، **أهمية تنشيط القطاع السياحي محليا ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي بالدول المغاربة بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 02 – 03 / 11 / 2016، ص 5.

[5] برنامج الأمم المتحدةwww.unep.org/bh .

[6] برنامج الأمم المتحدة: www.unep.org/bh.

[7] نفس المرجع السابق، ص 106.

[8] www.unep.org/bh برنامج الأمم المتحدة .

[9] درواسي مسعود، رباحي صبرينة، مرجع سابق، ص 7.

[10] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، مقال، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 04 / جوان /2016، ص 68.

[11] الهام يحياوي، **دور نشر ثقافة الجودة في تخقيق التنمية السياحية بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة باتنة، العدد 07، 2012، ص81.

[12] أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الاسكندرية، ص 49.

[13] أحمد عبد الكريم سلامة، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر، جامعة حلوان، مصر، ص 286.

[14] نفس المرجع السابق، ص 287.

[15] إلهام يحياوي. مرجع سابق، ص 85.

[16] عبد الرزاق مولاي، خالد بورحلي، مرجع سابق، ص 75.

[17] عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012 /2013، ص ص 279-280.

[18] National Tourism Plan, 2004-2010 Main Report, 2004. p 9.

[19] Pradeep Kumar Nair et Toney K. Thomas, Sustainable Tourism in Malaysia, Varia, vol 8,2013 p60.

[20] عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 121.

[21] عامر عيساني، مولحسان أيات االله، **التنمية السياحية في الجزائر واقع وأفاق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات أعمال المؤتمر الدولي حول "تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي"، جامعة شرق الأوسط، الأردن، أيام 06، 07، و08 سبتمبر 2012، ص09.

[22] شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، اطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص170.